

«الميثاق» تنشر النص الكامل لتقرير اللجنة الوطنية الرئاسية المتعلق بلقائنها مع الحوئي



يستطيع أن يتنازل عن هذه المطالب نيابة عن الشعب وأن دور «أنصار الله» هو مجرد دعم هذه المطالب وأنه لا يجب المبالغة في تقدير المخاطر لأن الاعتصامات سلمية ولكنهم اختاروا أن تكون في أماكن مزجة من أجل لفت الانتباه لهم، ولولا ذلك لو اعتصموا سنوات ما استجيب لهم وأن مجي اللجنة دليل على نجاح هذا الأسلوب الذي أجبر الحكومة على مفاوضاتهم، مطالباً اللجنة بزيارتها قبل المطالبة برفعها ليجدوها سلمية وأن تصرفاتهم مشروعة وأن على اللجنة أن تظلمن إلا أنه لن يستخدم السلاح إلا إذا تم الاعتداء عليهم.

ثم قدم الأخ عبد الملك للجنة المبادرة التي سبقت وصول اللجنة والتي تضمنت قيام رئيس الجمهورية بالإعلان عن إيقاف الجرحى السعوية للمشتقات النفطية لمدة ستة أشهر يتم خلالها البدء بما يلي:

1- تشكيل لجنة اقتصادية عليا من الخبراء والمتخصصين الاقتصاديين في اليمن للوقوف على الوضع الاقتصادي من خلال الاطلاع على موارد الدولة ونفقاتها ومعرفة الاختلالات الناتجة عن الفساد المستشري ووضع المعالجات اللازمة بوضوح وشفافية.

2- تشكيل حكومة كفاءات تعمل على تسيير دفة الأمور في البلد إلى حين الانتخابات، بحيث تراعى في سياساتها الداخلية والخارجية مصلحة الوطن وتحسب إرادة الشعب بمختلف توجهاته.

3- تحقيق الشراكة الوطنية الحقيقية في كافة الأجهزة التنفيذية الأخرى على المستوى المركزي والمحافظات وفي مقدمتها أجهزة السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والرقابية وكذا اللجنة العليا للانتخابات.

4- إعادة النظر في قرار إنشاء الهيئة الوطنية المعنية بالمتابعة والإشراف على الرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وأعمال لجنة صياغة الدستور وإقرار مسودته النهائية بما يضمن تقويم التجاوزات والمخالفات الواردة فيه، وبما يمكنها من القيام بدورها الحقيقي المنوط بها.

5- إعادة النظر في التقسيم المعلن للأقاليم بما يضمن الالتزام بالمبادئ والوظائف والمعايير اللازمة التي تم التوافق على معظمتها في مؤتمر الحوار الوطني والمنصوص عليها في القرار الجمهوري القاضي بإنشاء لجنة الأقاليم وتحديد مهامها.

6- تعتبر هذه المبادرة معالجة عاجلة ومدخل أفكار يبنين عليها أعمال تصحح العملية السياسية وتدفع بها إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد وصولاً إلى الغد المشرق والمستقبل الواعد.

وبعد ذلك طرح اللجنة الاستعداد لاتفاق على ما يلي: «طبعاً بعد نقاش»:

1- تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس الشراكة والكفاءة، وما نصت عليه ضمانات الحوار الوطني لتكتم مطالباً أن يصدر الرئيس فوراً قراراً بإقالة الحكومة وأن تتحول إلى حكومة تصريف أعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة، ووافقت اللجنة على ذلك على أن يشارك الحوئيون فيها أيضاً، لكنهم قالوا إنهم لا يريدون أن يشاركوا في الحكومة، وأخذوا أمر إشارتهم في الحكومة بحساسية بالغة.. فالتين إنهم يريدون إشارتهم في القرار السياسي وهيئات ومؤسسات الدولة الأخرى المركزية والمحلية وفقاً لمبادئهم والتي نصت على تحقيق الشراكة الوطنية الحقيقية في كافة الأجهزة التنفيذية الأخرى على المستوى المركزي والمحافظات.

2- الالتزام الكامل بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ووضع الآليات والجدول الزمنية لذلك، بما في ذلك ما يخص الهيئة الوطنية من خلال الأمانة الداخلية للهيئة.

3- بالنسبة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية طرحت اللجنة مجموعة من الصلاحيات الاقتصادية والمالية الواسعة مبنية أن إسقاط أو تأجيل الجرحى نتيجته ستكون أكثر كارثية من رفع الدعم ذاته، من خلال انهيار العملة وزيادة العجز في الموازنة والخلل في ميزان المدفوعات وعودة الطوابير وغيرها من النقاط.. الخ.. وبالنسبة لبقية النقاط الواردة في مبادرتهم قد أبلغتهم اللجنة الثانية على استعدادها للتعاطي الإيجابي معها طبقاً لمخرجات الحوار الوطني ووفق آليات يتفق عليها.

تواصل النقاش بعد ذلك واتفق على إشاعة جو من التفاؤل والتطمين للشعب خاصة وقد أبلغ الأخ عبد الملك الحوئي للجنة أنه سيلقي الليلة خطاباً للشعب بعد العودة إلى مقر الإقامة استمتمت للجنة إلى الخطاب ويمكن القول إنه التزم بذلك من خلال التأكيد على السلمية والوسائل الشريفة وأن التصعيد في المرحلة الثانية في هذا الإطار لن يكون كما يروج له أو يتخوف الناس منه ورغم حدة الخطاب في فقراته.

وحرص الإخوة «أنصار الله» على إبلاغ اللجنة أنهم التزموا بما اتفق عليه، وأن بعض التصعيد والحدة في الخطاب مقصود به الجماهير وليس حواراً للجنة معه.

ثم عقدت اللجنة اجتماعاً كلفت فيه عضوي اللجنة عبد الملك المخلافي وحسن زيد بإعداد مسودة اتفاق مكتوبة في ضوء الحوار الذي جرى مع الأخ عبد الملك وأنصار الله، وفي صباح اليوم التالي الجمعة 22 أغسطس عقدت اللجنة اجتماعاً قرأت فيه المسودة التي كلف بها الإخوان حسن زيد وعبد الملك المخلافي، وأقرت اللجنة الورقة بالإجماع بعد إدخال التعديلات المناسبة عليها في الصياغة على أن تقدم مكتوبة لعبد الملك في لقاء الجمعة معه، وتناولت اللجنة الغداء، في منزل المحافظ بعد صلاة الجمعة في مسجد الهادي المشهور الذي كان الخطيب فيه يوسف الفيضي «أبو مالك» الذي هاجم اللجنة في خطبة الجمعة وأكد على عدم تنازل «أنصار الله» عن مطالب الشعب حسب تعبيره مهما كلف الأمر.. وقد فوجئت اللجنة بأنه ورغم التطمين الذي جاء في خطاب الأخ عبد الملك الحوئي إلا أن تصعيداً جديداً قد تم عقب صلاة الجمعة في شارع المطار من خلال استحداث المخيمات بجوار وزارات الداخلية والاتصالات والكهرباء، وعقدت اللجنة الجمعة ثلاثة اجتماعات الأول في الساعة 2:30 - 4:30، في منزل المحافظ حضره من أنصار الله الفيضي والبيخيتي بالإضافة إلى دغسان والمحافظ، الثاني في منزل محمد عبد السلام من 5:30 - 7:30، وكان الاجتماعان تحضيريين للقاء الثالث بالأخ عبد الملك الحوئي.

في الثامنة مساءً، تم اللقاء مع الأخ عبد الملك الحوئي بحضور جميع من تم ذكرهم واستمر اللقاء، حتى الثانية عشرة مساءً.. في اللقاءات الثلاثة نبهت اللجنة إلى الاستعدادات الجديدة كما قرأت مسودة الاتفاق التي أقرتها

استعرض رئيس اللجنة الوطنية الرئاسية نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر تقرير اللجنة حول سير المفاوضات مع الأخ عبد الملك الحوئي «أنصار الله» بمحاضرة صعدة، وذلك أمام اللقاء الوطني الموسع الذي عقد السبت في القصر الجمهوري بصنعاء، برئاسة الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية.

وأوضحت اللجنة في ختام تقريرها بتعزيز الوفاق الوطني ودعوة «أنصار الله» إلى مراجعة مواقفهم واستمرار التواصل وان يتم بغض النظر عن موقف «أنصار الله» التزام الدولة والقوى السياسية بتنفيذ ما تم طرحه من قبل اللجنة من إصلاحات بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية والإصلاحات الاقتصادية وما يتصل بالحوار الوطني.. ورأت اللجنة أن ذلك سوف يمثل استجابة للمطالب الشعبية وسيؤدي إلى سد الذرائع وسيعزز الثقة في القوى السياسية والقيادة السياسية والشعب.

«الميثاق» تنشر نص تقرير اللجنة الوطنية الرئاسية :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين الأخ الرئيس..

الأخوة أعضاء اللقاء، التشاوري الوطني الموسع..

تقرير اللجنة الوطنية الرئاسية المشكلة من اللقاء الوطني الموسع بتاريخ 20/8/2014

انفقد يوم الأربعاء، 20/8/2014 اللقاء الوطني الموسع الذي ترأسه الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وألقى فيه كلمة عبرت عن القلق من استمرار الوضع الراهن المتفجر وصدور عنه بيان وأقر تشكيل لجنة وطنية رئاسية للذهاب إلى الأخ عبد الملك الحوئي في صعدة واللقاء معه للوصول إلى حلول حول مطالبه وسبل إنهاء الوضع القائم وتجنب البلاد الآثار المحتملة المترتبة عليه.

تكونت اللجنة من الأخ الدكتور أحمد عبيد بن دغر نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وعشرة أعضاء هم: يحيى منصور أبو اصبح وعبد الملك المخلافي ومحمد قطان وحسن زيد وسلطان البركاني وجلال الرويشان وعبد الحميد حريز وعبد العزيز جباري ومبارك البحار ونبيلة الزبير.

وقد التقت فور تشكيلها بالأخ رئيس الجمهورية الذي طرح على اللجنة ملاحظاته حول مهمتها وأساليب عملها، وما يجب أن تحرص عليه وفي المقدمة تجنب البلاد إراقة الدماء، ونزع فتيل الأزمة وإزالة الوضع المتوتر. وقد أقرت اللجنة بعد مغادرة الأخ الرئيس أن تقوم بترتيب انتقالها إلى صعدة اليوم التالي الخميس 21 أغسطس على أن تعقد اجتماعاً بعد الظهر لتوحيد الموقف والرؤية حول مهمتها وتحديد أساليب عملها والتقت اللجنة بالفعل بعد الظهر في منزل رئيس اللجنة وناقشت هذه القضايا وتوافقت بالإجماع على ما يلي:

1- أن تعمل اللجنة كمنهج واحد بغض النظر عن انتمائهم والمواقف الحزبية والقناعات الشخصية وأن تسعى إلى حل الإشكالات والحوار بروح الحرص والوفاق والمسؤولية.

2- أن المهمة الأولى للجنة هي نزع فتيل التوتر في العاصمة من خلال الاتفاق على إزالة المظاهر التي تؤدي إلى ذلك.

3- أن تعامل اللجنة مع «أنصار الله» سيكون باعتبارها هم شريكاً في العملية السياسية والحوار الوطني وليسوا خصوماً ويجب تعزيز هذه الشراكة من خلال التوصل إلى اتفاق يحدد هذه الشراكة وفقاً لمخرجات الحوار الوطني وإزالة ما طرأ من إشكاليات بهدف تعزيز الوفاق والاصطفاف الوطني لاستكمال ما تبقى من مهام المرحلة الانتقالية وصولاً إلى الاستفتاء، على الدستور وإجراء الانتخابات وبناء مؤسسات الدولة وفقاً لذلك.

4- الاستمرار مع مطالب الأخ عبد الملك الحوئي كمطالب مشروعة والحوار معه على أساس ذلك والتنبية إلى أنه لا مشروعية للوسائل المتبعة مثل محاولة فرضها بقوة السلاح والاعتصامات المسلحة أو الاعتصام بجوار المنشآت والمؤسسات الأمنية والمرافق الحكومية أو في مداخل العاصمة أو إغلاق الطرق.

5- إن عمل اللجنة سيكون تحت مراقبة الإعلام وأنظار الشعب ولكن اللجنة ستجنب ما من شأنه تعكير الحوار وستعمل بقدر ما يسمح به الحوار بإشاعة التفاؤل والمصداقية فيما طرحه، وقد اختير الأخ عبد الملك حريز مقرراً الأخ عبد الملك المخلافي ناطقاً باسم اللجنة.

التوجه إلى صعدة

توجهت اللجنة بكامل أعضائها إلى صعدة اليوم التالي للتكليف أي يوم الخميس 21/8/2014 العاشرة صباحاً ومعها عبد الواحد أبوراس وعلي البخيتي من «أنصار الله» ومحافظ صعدة الأخ فارس مناع.. وعند وصول اللجنة إلى مطار صعدة حوالي الحادية عشرة صباحاً كان في استقبالها الأخ مهدي المشاط مدير مكتب الأخ عبد الملك الحوئي والقائدات العسكرية والأمنية للمحافظة، واقترح المشاط أن تتوجه اللجنة فوراً للقاء الأخ عبد الملك الحوئي وبالمنزل توجهت اللجنة إلى ضيخان تاركة المرافقين والتليفونات، حيث توجه المرافقون إلى الإقامة في القصر الجمهوري بصعدة، وتم إصصال اللجنة إلى منزل أبو علي الحاكم «عبد الله الحاكم» وهناك كان في استقبالها الأخ يوسف الفيضي «أبو مالك» من قيادات أنصار الله، وكان متواجداً أيضاً رجل الأعمال دغسان أحمد دغسان. وقد تناولت اللجنة الغداء، في منزل أبو علي الحاكم ثم تحرك الجميع في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر إلى منزل الناطق باسم «أنصار الله» الأخ محمد عبد السلام للقاء الأخ عبد الملك الحوئي.

اللقاء الأول مع الأخ عبد الملك الحوئي و«أنصار الله»

تم اللقاء، فعلاً بحضور جميع من تم ذكرهم سابقاً في مقبل استمر حتى الساعة السابعة مساءً، وفي هذا المقيل دار نقاش وحوار موسع التزمت اللجنة بجميع أعضائها بضوابط الحوار التي سبق الإشارة إليها، ولخص أهم ما جاء في هذا الحوار في نقاط على النحو التالي:

- قدم الأخ الدكتور أحمد عبيد بن دغر صورة عن الأوضاع في العاصمة وما تخلفه من توتر وضرورة إزالة هذه الأوضاع وإدراك حساسية الوضع وطبيعة العاصمة التي تختلف عن عمران أو الجوف أو أي مكان آخر، واللقاءات التي تمت في صنعاء، وآخرها اللقاء الوطني الموسع وتكليف اللجنة وما أكده الأخ الرئيس في خطابه وفي لقائه مع اللجنة والبيان الصادر عن اللقاء الذي سلم لهم نسخة منه، وطبيعة مهمة اللجنة وضرورة التوصل لإزالة الوضع القائم والروح التي ستعمل بها اللجنة معهم على أساس الشراكة وغيرها من النقاط التي سبق الإشارة إليها. ثم تحدث بعض أعضاء اللجنة حسب الاتفاق المسبق بهذا المنحى.

بعد ذلك تحدث الأخ عبد الملك الحوئي وأشار إلى ما يعانيه «أنصار الله» من إقصاء وتهميش وعدم التعامل معهم كمكون شريك وعدم التشاور معهم مثل الآخرين، وأشار إلى أنه جرى تعيين مستشارين للرئيس من كل المكونات عداهم، وآخرها الجرحى وعدم تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والهيئة الوطنية التي سلبت صلاحياتها، ووضع الحكومة وفشلها، والجرحى التي قصمت ظهر الشعب والتي من أجلها قامت الثورة التي تعبر عن كل الشعب ومن كل المكونات - حسب تعبيره.

وهناك الملايين التي وراء هذه المطالب الثلاثة التي يطالب بها وأنه لا

ذلك استعدادهم لحماية الأنابيب.

5- سجن كبار الفاسدين ومحاكمتهم.

6- إسقاط مبلغ 800 ريال من قيمة الدبة البترول أو الديزل ليكون البترول 3200 والديزل 2700 وذلك عندما سمعوا أثناء النقاش والعرض الذي قدم لهم أن هناك مبالغ كلفة إضافية بـ 800 ريال تذهب إلى جهات متعددة مثل المصافي، شركة النفط، النقل، أصحاب المحطات، صندوق الطرقات، صندوق الدعم الزراعي والسهمي، وهذا ما طرحه عبد الملك الحوئي في اللقاء الأخير مع رئيس اللجنة.

وفي صباح السبت عقدت اللجنة لقاءً، وكانت بانتظار رداً مكتوباً منهم حسب الاتفاق لكن شيئاً لم يحدث طوال الصباح وحتى الظهر حيث توجهت اللجنة إلى منزل المحافظ للغداء، وفي هذه الأثناء حضر الوسيط الشيخ علي ناصر قرشة الذي وعد ببذل جهد لتذليل العقبات ونقل مقترحاً من جانبهم يقضي باستدعاء الأخ الدكتور أحمد عوض بن مبارك ليلتقي بالأخ عبد الملك وكذا وغبتهم بقاء الأخ عبد الملك الحوئي برئيس اللجنة ثم جرى الترويج لحوار جانبي مع صنعاء، واتفاقيات حول تخفيض الجرحى، وفي الأخير وافقت اللجنة على طلبهم اللقاء، بالأخ رئيس اللجنة منفرداً مع الأخ عبد الملك الحوئي.. وفي هذه الأثناء حضر إلى منزل المحافظ الأخ مهدي المشاط مدير مكتب الأخ عبد الملك الحوئي وبحضور جميع أعضاء اللجنة والمحافظ ودغسان أحمد دغسان، وقدم مهدي المشاط اعتذاره عن المنشور الذي أساء للجنة وأبلغوا اللجنة أن اللقاء المنفرد بين الأخ عبد الملك ورئيس اللجنة هو من أجل بلورة صيغة اتفاق نهائي على أن يتم في اليوم التالي جلسة ختامية يتم فيها توقيع الاتفاق وجرى مناقشة معهم حول إمكانية حضور وسائل الإعلام أثناء التوقيع، وأكد المحافظ أن ذلك أمر ممكن وأنه على استعداد أن يستدعي عدداً من وسائل الإعلام من العاصمة إضافة للموجودة في صعدة.

وعقد اللقاء، فعلاً في الساعة 7:30، ولم يكن هناك جديد فيما طرحه الأخ عبد الملك بل كثر مجدداً ما كان يطرحه في بقية اللقاءات مع أعضاء اللجنة، مضيفاً الحديث عما تعرض له من إقصاء ومظالم منذ الحرب الأولى وما تلاها من حروب حتى الآن، ثم عرض الحوئي مقترحاً يتم تخفيض مبلغ 800 ريال من سعر الدبة البنزين أول الديزل فيما قدم رئيس اللجنة مقترحاً أخيراً كان قد جرى إقراره من قبل اللجنة بالإجماع في لقاءنا صباح اليوم ذاته ونصه على النحو التالي:

على حكومة الوحدة الوطنية وفي أولى اجتماعاتها مراجعة الكلف المتعلقة بالنقل الداخلي وتوزيع المشتقات النفطية وغيرها وتخفيضها إلى الحد الأدنى الممكن تخفيفاً عن كاهل المواطن لكن الأخ عبد الملك لم يوافق ولم يقدم رداً مكتوباً على مسودة الاتفاق المقدمة من اللجنة، وقال الأخ عبد الملك الحوئي إنه سيرسل رسالة للأخ رئيس الجمهورية بذلك.

قرارات اللجنة بالعودة إلى صنعاء

بعد لقاء الأخ رئيس اللجنة بالأخ عبد الملك الحوئي وما نتج عنه عقدت اللجنة اجتماعاً استمتمت فيه إلى رئيسها وما دار في لقائه بالأخ عبد الملك كما اتصل رئيس اللجنة أثناء الاجتماع بالأخ رئيس الجمهورية وبعد ما تم تدارس الموقف وأقرت اللجنة بالإجماع العودة إلى صنعاء، للأسباب التالية:

1- أن لا جدوى على ضوء اللقاءات السابقة من البقاء في صعدة ولا جديد يمكن أن يطرحه وأن البقاء لن يؤدي إلا إلى توفير غطاء لتثبيت الواقع على الأرض وتكريس الوهم الذي شعرنا به لديهم بأن الأوضاع في صنعاء، طبيعية.

2- العودة إلى الحجة التي كلفتنا بالتشاور معهم وسط انسداد مجرى الحوار وتقديم اللجنة أقصى ما تستطيع من مقترحات.

3- دفع أنصار الله للتفكير جدية في المخاطر المحتملة لانسداد الحوار وفي أعقاب هذا القرار جرى اتصال بالمحافظ وإبلاغه بقرار اللجنة بالعودة إلى صنعاء، في العاشرة من صباح اليوم التالي، وطلب منه إبلاغ أنصار الله بذلك وأنه إن كان هناك جديد حتى ذلك الوقت فإن اللجنة على استعداد للبقاء في اليوم التالي وأعضاء اللجنة يصعدون إلى الطائفة جاء اتصال عن وصول وفد للقاء باللجنة التي عادت إلى صالة المطار وحضر الوفد كان من عدد من الشباب الذين قالوا إنهم مسؤولو الساعات وأنهم لا يمتلكون أنصار الله وإنما الساحات رغم أن معظمهم قيادات حوثية معروفة وقالوا إنهم يستطيعون بالمطالب اللائحة وفي وقت متأخر من مساء الجمعة وأن علينا أن نضغط على عبد الملك الحوئي وأنصار الله، لأن هذه المطالب هي مطالب 30 مليون يمني يمثلونهم وإن ما يحدث ثورة شعب وتوجهت اللجنة إلى الطائفة وكان هناك مرة أخرى اتصال للتأخر بحجة أن هناك رسالة من الأخ عبد الملك للرئيس وطلب منهم إرسالها بواسطة هي الرئاسة وغادرت اللجنة إلى صنعاء.

ملاحظات ختامية:

1- استغرقت المفاوضات مع عبد الملك الحوئي وأنصار الله ما يصل إلى 20 ساعة جرى تلخيصها في هذا التقرير:

2- أبدت اللجنة ضمان التزامها بتنفيذ ما يتفق عليه ومتابعة التنفيذ، كما أبدى ممثلو الأحزاب المشاركة في اللجنة الاستعداد للتوقيع على التزام كما تخرج الأحزاب جميعها مع أنصار الله للتعاطي معهم في حالة عدم تنفيذ ما اتفق عليه وذلك مقابل رفع الاعتصامات في العاصمة وما حولها بعد توقيع الاتفاق ولكنهم طرحو نقل الاعتصامات من مداخل العاصمة إلى العاصمة بدون سلاح ثم خروجهم لضمان التنفيذ.

3- توالت أعمال التصعيد والاستعدادات أثناء تواجد اللجنة ومنها الاعتصام يوم الجمعة في طريق المطار والمسيره من حريز باتجاه صنعاء، السبت التي عادت بعد إبلاغهم بهذا التصعيد.

4- لم تتطرق اللجنة لأي قضايا أخرى عالقة مع أنصار الله بما فيها الوضع المتوتر في الجوف وعدم انسحابهم الكامل من عمران رغم حديثهم المستمر عن حقوقهم من الدولة والقوى السياسية والالتزامات تجاههم وتجاهلهم التزاماتهم مع تجاه الدولة والمجتمع واكتفت اللجنة بالحد من حول الوضع الخارجي في صنعاء، ومطالبهم الثلاثة حرصاً منها على عدم توفيق ذريعة للخلاف ولأن تلك القضايا تقبل التأجيل ولا يقبل الوضع في العاصمة أي تأجيل.

5- عملت اللجنة بصورة موحدة وجماعية واتخذت قراراً بما فيها قرار العودة بإجماع أعضائها.

6- التزمت اللجنة سياسة إعلامية حذرة ولم تنجر إلى المهادنات أو ردود الفعل وتحملت كل ما واجهته من حملات واستفزازات انطلاقاً من الحرص على نجاح الحوار بعيداً عن القضية الأساسية وهي قضية الوضع المتوتر في العاصمة.

التوصيات:

تكثف اللجنة به ورد في التقرير وتقدمه إلى اللقاء، وتري أن تقدم توصيات ومقترحات للتعامل مع الموقف تاركة الحجة التي كلفتها باتخاذ ما تراه وإن كانت اللجنة متفقة على توصية واحدة رأت عرضها عليكم، وهي تعزيز الوفاق الوطني، ودعوة أنصار الله إلى مراجعة مواقفهم واستمرار التواصل وان يتم بغض النظر عن موقف أنصار الله التزام الدولة والقوى السياسية بتنفيذ ما تم طرحه من قبل اللجنة من إصلاحات بما في ذلك ما يتصل بتشكيل حكومة وحدة وطنية والإصلاحات الاقتصادية ولا يتصل بالحوار الوطني وتري أن ذلك سوف يمثل استجابة للمطالب الشعبية وسيؤدي إلى سد الذرائع وسيعزز الثقة في القوى السياسية والقيادة السياسية والشعب، والله الموفق

أعضاء اللجنة: